الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.418

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
28 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة العشرون

محضر موجز للجلسة ٤١٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غونزالس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الثاني والثالث المشتركان لتايلند (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

01-55397 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الثاني والثالث المشتركان لتايلند (تابع) (CEDAW/C/THA/2-3 و CEDAW/C/1991/I/CRP.1/Add.4)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، أخذت السيدة شوتيكول (تايلند) مكانا في طاولة اللجنة.

٢ - **السيدة شوتيكول** (تايلند): قالت في ردها على الأسئلة التي أثارها الخبراء إن المراكز الصحية التابعة للمجتمعات المحلية تضم ممرضات مدربات، وهؤلاء هن اللواتي يتولين إحالة الحالات الخطيرة إلى المستشفيات الحضرية. كما تضم مراكز المجتمعات المحلية متطوعين في مجال الصحة - معظمهم نساء - يعينون من أجل مساعدة النساء في حل مشاكلهن. وأغلب طلبة كليات الطب في تايلند من النساء وكان من اللازم اتخاذ إجراءات تصحيحية لصالح الرجال بهدف إعادة التوازن بين الجنسين إلى نصابه. بيد أن خريجات كليات الطب كثيرا ما يمانعن في العمل بالمناطق الريفية الواقعة خارج العاصمة.

٣ - وأضافت قائلة إن الانتحار ظاهرة لا تمس النساء فقط وإنما تمس الرجال والأطفال أيضا. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بفعل الأزمة الاقتصادية في السنتين الأخيرتين، وتم إعداد خطة وطنية لتوسيع خدمات المشورة وهي معروضة حاليا على البرلمان للموافقة عليها. ويجري إعداد مناهج تدريبية خاصة لصالح العمال الاجتماعيين وعلماء النفس والعاملين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسجناء وغيرهم بهدف تغيير سلوك الناس وطريقة إدراكهم لواقعهم.

٤ - وأردفت قائلة إنها لا تظن أن الفقر هو السبب الوحيد في بغاء الأطفال. فالمواقف الاجتماعية السائدة تساهم أيضا في هذه الظاهرة، فضلا عن نقص التعليم والنزعة الاستهلاكية المفرطة. وأحيانا، يتم إرغام الفتيات على البغاء أو إغواؤهن بواسطة وعود كاذبة لممارسته. وتشمل جهود مكافحة اشتهاء الأطفال إنشاء قائمة سوداء تمنع مرتكبيه من العودة إلى تايلند، ما دام أن معظم المتورطين أجانب من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أما أغلبية ضحايا مشتهي الأطفال فهم من أطفال الشوارع الذكور. كما تنشط الشرطة السياحية في المنتجعات في مكافحة ظاهرة اشتهاء الأطفال.

٥ - وتابعت قائلة إنه تم الشروع في الحملات التي تشمل استعمال الملصقات والمطبوعات التقويمية والقمصان في المدارس بهدف تغيير المواقف الاجتماعية السائدة إزاء البغاء. وقد رفعت التشريعات الأخيرة صفة الإجرام عن البغاء ولكنها لم تشرعه وانتقل التركيز من معاقبة البغايا إلى معاقبة زبائنهن بل وأيضا الآباء الذين يسمحون لأطفالهم بممارسة البغاء. وقد أصبح البغاء حاليا أقل سيادة مما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن نتيجة لتلك الجهود وخطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٦ - وفيما يتعلق بالعنف العائلي، بما فيه العنف ضد الآباء والأطفال، أقرت بأنه لم يتم الاضطلاع بما يكفي من الجهود لزيادة الوعي بالمشكلة. ولذلك، سيتم بذل جهد أكثر حزما للتصدي للعنف العائلي بوصفه مسألة عامة وليست خاصة، وتشجيع المواطنين على التبليغ عن حالات الإساءة. وللأسف، فإن الشرطة بذاتها تسعى مرارا إلى المصالحة بين الأطراف دون إشراك المحاكم.

٧ - واستطردت قائلة إن الرجال والنساء يتمتعون بحقوق متساوية في الملكية، باستثناء الحق في حيازة الأرض. فالنساء

التايلانديات المتزوجات من الأجانب ليس لهن الحق في الملكية بسبب القانون الذي يقتضي أن تحمل النساء اسم أزواجهن بعد الزواج.

٨ - أما فيما يخص متوسط العمر المتوقع، فالتايلانديات يعمرن أكثر من الرجال عموما. ففي سنة ١٩٩٧ على سبيل المثال، كان متوسط العمر المتوقع لدى النساء يبلغ ٧٤,٩ سنة، بينما كان يبلغ ٦٩,٩ سنة فقط لدى الرجال. ويجري اتخاذ تدابير لتوفير استحقاقات ضريبية للمسنين، رغم عدم وجود إعفاءات ضريبية لصالح مقدمي الرعاية. ومن دواعي الأسف أنه لم يضطلع بعمل يذكر فيما يخص إعداد النساء للشيخوخة.

٩ - وأردفت قائلة إن توفير الخدمات الملائمة للنساء اللواتي يعشن في المناطق الحدودية النائية أو كن أفرادا في القبائل التي تسكن المناطق التلية صعب بسبب كون أن الناس القاطنين في هذه المناطق البعيدة كثيرا ما لا يتكلمون اللغة التايلندية ولا يسجلون كمواطنين تايلنديين. كما أن الترحال المتكرر عبر الحدود يجعل من الصعب على وزارة الرعاية الاجتماعية التحقق من هوية الأفراد. وعلاوة على ذلك، يخوض بعض المسؤولين الحكوميين في تلك المناطق في ممارسات الفساد. ويقوم مجلس الأمن الوطني ووزارة الداخلية بالنظر في سبل تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية المعنية، وحماية الدولة في الوقت ذاته من تدفق الأعداد الهائلة من العمال المهاجرين غير المسجلين.

١٠ - **السيدة شوب - شيلين:** جددت التأكيد على ضرورة اتخاذ تشريعات شاملة للقضاء على التمييز ضد المرأة في تايلند. وينبغي أن تشمل التشريعات التي تزمع الحكومة اتخاذها لحماية الطفولة تعريفا للتمييز المقصود وغير المقصود؛ وإلا فمن الصعب التصدي لحالات التمييز المتخفي الذي يمثل مشكلة تتفاقم خطورتها في الظروف الاقتصادية العسيرة.

١١ - وقالت إنها لا تتفق مع الذين ذهبوا إلى أن اتخاذ تشريعات صريحة بشأن الاغتصاب الزوجي غير ضروري. ذلك أنه في انعدام مثل هذه التشريعات قد لا تدرك الضحايا أن لهن الحق في سبل الانتصاف القانونية وأن الاغتصاب الزوجي ليس مجرد مسألة عائلية خاصة وإنما هو انتهاك خطير للكرامة الداخلية للمرأة.

١٢ - **السيدة غونيسكيري:** في معرض حديثها عن قبائل المناطق التلية بتايلند وترحال السكان عبر الحدود، تساءلت حول ما إذا كانت للحكومة خطط لتسجيل العمال المهاجرين من أجل حماية حقوقهم.

١٣ - أما فيما يتعلق بالأحكام التشريعية لحماية حقوق المرأة في تايلند، فقد أعربت عن رغبتها في إعادة التأكيد على أهمية قانون المساواة في الحقوق المعدل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون التشريعات الخاصة بحماية حقوق الطفل متسقة مع أحكام الاتفاقية، وذلك لتيسير اعتماد قانون المساواة في الحقوق المعدل في مرحلة لاحقة.

١٤ - **السيدة كورتي:** قالت لا بد من توفر الإرادة السياسية لتغيير المواقف الاجتماعية السائدة إزاء المرأة. فمثلا، لا يزال الاغتصاب من المواضيع المحظورة وكثيرا ما يعامل بوصفه مسألة عائلية، مع أنه يشكل انتهاكا للسلامة الشخصية وبالتالي لحق من حقوق الإنسان الأساسية. ويعد التعليم مفتاحا لنجاح جهود تايلند في هذا المجال، وتساءلت حول مدى تعاون الحكومة مع ممثلي المجتمع المدني للتصدي لهذه المشكلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

١٥ - **الرئيسة:** قالت متحدثة بصفتها الشخصية إنه ينبغي بذلك كل جهد لترجمة نص الاتفاقية إلى اللغة التايلندية بهدف تيسير نشره ومناقشته. ورحبت بكون أن برامج الحكومة في ميدان تنظيم الأسرة أصبحت الآن تستهدف النساء والرجال على السواء، ما دام أن على الرجال أن

يتحملوا نصيبهم في مسؤولية تنظيم الأسرة على قدم المساواة مع النساء. وأخيرا، أعربت عن موافقتها على توصية تجريم الاغتصاب الزوجي. فالعنف العائلي ليس مسألة خاصة بل هو مشكلة اجتماعية قد تصبح عقبة في طريق التنمية إذا لم يكبح جماحها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠